

بوشنة ليلى

آليات الضبط الإدارى

وفقا للتشريع الجزائري



بوشنة ليلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة أحمد دراية - أدرار

آليات الضبط الإداري

وفقا للتشريع الجزائري



دارالهدى

عنوان الكتاب: **آليات الضبط الإداري**
وفقا للتشريع الجزائري

اسم المؤلف: **بوشنة ليلة**

الحجم: 15 × 22

عدد الصفحات: 80

© منشورات **دار الهدى** 2021

ISBN: 978 - 9947 - 76 - 156-4

الإيداع القانوني: جانفي ، 2022

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة - الجزائر
الهاتف: 032. 50. 63. 60 / 032. 50. 63. 59
النقال: 07. 70. 89. 83. 72 / 07. 70. 89. 83. 71
الفاكس: 032. 50. 63. 61

@ darelhouda@yahoo.fr

www.darelhouda.com

facebook.com/darelhoudalg

twitter.com/darelhoudalg



يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطباعة والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوب وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر

يعتبر الضبط الإداري من بين أهم الإجراءات التي تقوم بها الهيئات الإدارية نظرا لما يحققه من أهداف وهو إجراء متبع منذ القدم، ترجع أصوله للإغريق الذين يعبرون عن الضبط بكلمة بوليس وكانت تعني المسؤول على أمن المجتمع المتمدين، أما في عهد الرومان فقد كانت وظيفة الضبط من مهام الحكام والتي اختلطت مع باقي صلاحياتهم وبالأخص العدالة وكانت كل إمارة توضع تحت سلطة قاض يجمع بين يديه الإدارة العامة، العدالة والضبط.

أما العرب فهناك من أخذ بمصطلح ضبط وآخرون بوليس⁽¹⁾ إلا أن معظمه أخذ بمصطلح ضبط باعتبار أن بوليس مصطلح فرنسي وعليه تم تعريفه لغويا على أنه حفظ بالحزم والإحكام وضبط البلاد بمعنى قام بأمرها قياما ليس فيه نقص⁽²⁾.

(1)- عبد الرؤوف هاشم بسيوني، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 11.

(2)- معجم المعاني، معجم عربي عربي.

وفي فرنسا استعملوا مصطلح POLICE وذلك في القرن 17 للدلالة على مجموعة من الأوامر والقواعد التي يقتضيها تحقيق أهداف الجماعة السياسية وكانت في البداية وظيفة الضبط الإداري ذات طابع محلي باعتبار أن المسائل المتعلقة بالأمن والسكينة والصحة تهم بشكل أكبر الهيئات المحلية لا الدولة وهذا ما تبناه مجلس الدولة كمفهوم أول للضبط الإداري، عندما اعتبر أن رئيس الجمهورية كهيئة وطنية لا تتمتع بوظيفة الضبط الإداري في قضية labonne الشهيرة، باعتبار أن الهيئات المحلية لها قدرة على تقدير الحاجات المحلية أكثر من السلطة المركزية، لكن سرعان ما تم التخلي عن هذا الموقف بحيث تم التأكيد على البعد القومي لوظيفة الضبط الإداري وفقا لمفهومها الحديث نتيجة شمول الهيئات الوطنية بكافة المجالات والأنشطة والأمكنة وهذا ما أخذ به الفقيه Eisman.

من خلال هذا الطرح لاحظت أن الضبط الإداري يحتاج لبعض من التفصيل والتدقيق سواء من حيث تعريفه تعريفا قريبا من الصواب، تبيان أهدافه الحقيقية باعتبار أنني أجد أن أهداف الضبط الإداري لا تكمن فقط في ضمان الصحة، السكينة والأمن وإنما أبعاد أكثر من ذلك قد تكون اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وحتى سياسية، أضف إلى إبراز الجهات المكلفة باتخاذ تدابير الضبط الإداري سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية،

إظهار مدى فعاليتها من عدمه في مجال الضبط الإداري ولعل الإجراءات المتبعة في ظل جائحة كورونا أحد الدلائل المبيّنة لمدى نجاعة هذه السلطات والتدابير التي تتبعها من عدمه، وعليه من أجل إرشاد طلبة القانون سعيت في هذا الكتاب شرح بعض المفاهيم وتبسيطها لإزالة مشقة فهمها خاصة أمام قلة المراجع التي تناولت مجال الضبط الإداري، والأخير أسأل الله عزّ وجلّ أن يمد لي يد العون في نشر العلم والمعرفة.



المطلب الثاني

تقييد سلطة الضبط الإداري بالنظام العام

إن الهدف الوحيد لسلطات الضبط يكمن في المحافظة على عناصر النظام العام طبقاً لقاعدة تخصيص الأهداف، حيث أن كل إجراء تقوم به سلطات الضبط لا يستهدف هذا الهدف يعتبر غير مشروع وإن كانت الغاية تحقيق مصلحة عامة، ولقد شرحنا في السابق المقصود من النظام العام وعناصره.

ومن شروط إعمال إجراءات الضبط الإداري:

- ✓ أن يكون الإجراء الضبطي لازماً وضرورياً لتفادي خطر يهدد فعلاً بالنظام العام.
- ✓ متلائماً ومناسباً مع الخطر المهدد بالنظام العام.
- ✓ متسماً بالعمومية، الموضوعية والحياد.
- ✓ مجدياً وفعالاً.
- ✓ أن لا يؤدي التدبير للمنع المطلق للحرية.
- ✓ أن لا يكون هناك إجراء معين بذاته مفروض لمواجهة الإخلال بالنظام العام⁽¹⁾.

المطلب الثالث

تقييد سلطة الضبط الإداري بالرقابة القضائية.

تخضع أعمال الضبط الإداري للرقابة القضائية بحيث يقوم القاضي بمراقبة مدى تحقيق الإدارة الضابطة للهدف الذي تسعى لضمانه ويراقب القاضي أسباب اتخاذ القرار، ومدى مشروعيتها وملائمتها مع سبب التدخل،

(1)- عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المرجع السابق، ص ص 188 - 201.

فهرس

مقدمة.....09

الفصل الأول

ماهية الضبط الإداري

- المبحث الأول: مفهوم الضبط الإداري.....14
- المطلب الأول: تعريف الضبط الإداري.....14
- الفرع الأول: التعريف الاصطلاحي.....14
- الفرع الثاني: التعريف الفقهي.....15
- الفرع الثالث: التعريف القانوني.....15
- المطلب الثاني: طبيعة الضبط الإداري.....16
- الفرع الأول: الضبط الإداري ذو طبيعة قانونية ومحايدة.....16
- الفرع الثاني: الضبط الإداري ذو طبيعة سياسية.....17
- الفرع الثالث: الموقف الراجح في طبيعة الضبط الإداري.....17
- المطلب الثالث: التمييز بين الضبط الإداري و الأنظمة المشابهة له.....18
- الفرع الأول: الضبط الإداري والضبط التشريعي.....18
- الفرع الثاني: الضبط الإداري والضبط القضائي.....19
- الفرع الثالث: الضبط الإداري والمرفق العام.....20

المبحث الثاني: خصائص الضبط الإداري وأنواعه.....	21
المطلب الأول: خصائص الضبط الإداري	21
الفرع الأول: الصفة الوقائية	21
الفرع الثاني: الصفة الانفرادية	22
الفرع الثالث: الصفة التقديرية	22
الفرع الرابع: صفة التعبير عن الإرادة	22
المطلب الثاني: أنواع الضبط الإداري	23
الفرع الأول: الضبط الإداري العام	23
الفرع الثاني: الضبط الإداري الخاص	23
الفرع الثالث: الضبط الإداري الوطني	24
الفرع الرابع: الضبط الإداري المحلي	24
المبحث الثالث: أهداف الضبط الإداري	26
المطلب الأول: الأهداف التقليدية للضبط الإداري	26
الفرع الأول: تعريف النظام العام و خصائصه	27
الفرع الثاني: العناصر التقليدية للنظام العام ولوظيفة الضبط الإداري	28
المطلب الثاني: الأهداف الحديثة للضبط الإداري	29
الفرع الأول: النظام العام الأخلاقي	29
الفرع الثاني: النظام العام الاقتصادي	29
الفرع الثالث: الضبط الإداري البيئي	30
الفرع الرابع: جمال ورونق المدن ورواءها	30

الفصل الثاني

وسائل وسلطات الضبط الإداري

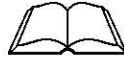
- المبحث الأول: وسائل الضبط الإداري 32
- المطلب الأول: الوسائل القانونية 32
- الفرع الأول: لوائح الضبط 32
- الفرع الثاني: القرارات الفردية 34
- الفرع الثالث: الجزاء الإداري 35
- الفرع الرابع: الوسائل المادية 37
- المبحث الثاني: سلطات الضبط الإداري 38
- المطلب الأول: هيئات الضبط الإداري على المستوى الوطني 39
- الفرع الأول: هيئة رئيس الجمهورية 39
- الفرع الثاني: هيئة الوزير الأول 41
- الفرع الثالث: هيئة الوزراء 41
- المطلب الثاني: هيئات الضبط الإداري على المستوى المحلي 43
- الفرع الأول: هيئة الوالي 43
- الفرع الثاني: هيئة رئيس المجلس الشعبي البلدي 44

الفصل الثالث

حدود سلطات الضبط الإداري

- المبحث الأول: حدود سلطات الضبط الإداري في الظروف العادية 48
- المطلب الأول: تقييد سلطة الضبط بمبدأ المشروعية 48
- الفرع الأول: تعريف مبدأ المشروعية 48

- الفرع الثاني: مصادر مبدأ المشروعية.....49
- الفرع الثالث: انعكاسات مبدأ المشروعية على أعمال الضبط الإداري 50
- المطلب الثاني: تقييد سلطة الضبط الإداري بالنظام العام.....51
- المطلب الثالث: تقييد سلطة الضبط الإداري بالرقابة القضائية 51
- الفرع الأول: الرقابة على عدم المشروعية الخارجية لقرارات الضبط الإداري 52
- الفرع الثاني: الرقابة على المشروعية الداخلية لقرارات الضبط الإداري 52
- المبحث الثاني: حدود سلطات الضبط في الظروف الاستثنائية 54
- المطلب الأول: أعمال الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية.....54
- الفرع الأول: مفهوم الظروف الاستثنائية.....55
- الفرع الثاني: الضوابط المحيطة بتدبير الضبط الإداري في ظرف الاستثنائي 56
- المطلب الثاني: الرقابة القضائية في ظل الظروف الاستثنائية 57
- الفرع الأول: توسيع القضاء لسلطات الضبط في ظرف الاستثنائي 57
- الفرع الثاني: رقابة القاضي لمدى احترام سلطات الضبط للضوابط المحيطة
بالإجراء الاستثنائي 58
- الفرع الثالث: رقابة القاضي لقرارات سلطات الضبط في ظرف الاستثنائي 59
- خاتمة 63



هذا الكتاب

يعتبر الضبط الإداري من بين أهم الإجراءات التي تقوم بها الهيئات الإدارية نظرا لما يحققه من أهداف وهو إجراء متبع منذ القدم. ترجع أصوله للإغريق الذين يعبرون عن الضبط بكلمة بوليس وكانت تعني المسؤول على أمن المجتمع المتمدن. أما في عهد الرومان فقد كانت وظيفة الضبط من مهام الحكام والتي اختلقت مع باقي صلاحياتهم وبالأخص العدالة وكانت كل إمارة توضع تحت سلطة قاض يجمع بين يديه الإدارة العامة. العدالة والضبط .

من خلال هذا لاحظت أن الضبط الإداري يحتاج لبعض من التفصيل والتدقيق سواء من حيث تعريفه تعريفا قريبا من الصواب. تبيان أهدافه الحقيقية باعتبار أنني أجد أن أهداف الضبط الإداري لا تكمن فقط في ضمان الصحة، السكينة والأمن وإنما أبعاد أكثر من ذلك قد تكون اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وحتى سياسية. أضف إلى إيراد الجهات المكلفة باتخاذ تدابير الضبط الإداري سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية. إظهار مدى فعاليتها من عدمه في مجال الضبط الإداري ولعل الإجراءات المتبعة في ظل جائحة كورونا أحد الدلائل المبينة لمدى نجاعة هذه السلطات والتدابير التي تتبعها من عدمه. وعليه من أجل إرشاد طلبة القانون سميت في هذا الكتاب شرح بعض المفاهيم وتبسيطها لإزالة مشقة فهمها خاصة أمام قلة المراجع التي تناولت مجال الضبط الإداري.

ISBN 978-9947-76-156-4



9 789947 761564 >